المؤتمر الدولي المدينة والتحديات الديمغرافية

المحور الثاني / الفقر / البطالة / سوق العمل

عنوان المداخلة

النمو السكاني والتنمية قراء في اثار النمو السكاني وعملية التنمية

دراسة مقارنة للهرم السكاني في العراق الجزائر المانيا

Populationgrowth and development Reading in population growth and development process . A comparative study of the population pyramid in Iraq, Algeria, and Germany

ا. د. ضامر وليد عبد الرحمن. _ جامعة حسيبة بن بو علي _الشلف_

ا. د.سعداوي زهرة _ جامعة حسيبة بن بو علي _الشلف

ملخص

يتناول هذا البحث موضوع علاقة العناصر الثقافية و النمو السكاني وتأثيره في التنمية في المجتمع ، من خلال الربط بين تأثير القيم الاجتماعية في النمو السكاني المتسارع ، وتأثير هذا الاخير على عمليات التنمية ن بمختلف اشكالها وخاصة الاجتماعية والاقتصادية .

This research deals withthe subject culturalelements relationship, whithpopulation growth and its impact ondevelopment in thecommunity, throughthe link betweenthe impact ofsocial valuesinrapid population growth, and the impact ofthe latteronthedevelopment processesin various formsof social, economic especially

المقدمة

تعد الدراسات السكانية المتعلقة بالنمو السكاني من أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين السسيولوجين المهتمين بهذا المجال. وربما لم يشمل هذا الاهتمام المختصين السسيولوجين والديمغرافيين فقط. بل تعددت مجالات الاهتمام بهذا الموضوع وشملت اختصاصات أخرى مثل السياسة والاقتصاد والجغرافيا وغيرها من المجالات.

أن ذلك يوضح حقيقة مهمة، وهي أن انعكاسات هذا الموضوع تلقي بظلالها على كافة جوانب الحياة. سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

من أجل كل هذا تعددت التداخلات المفسرة والمحللة لهذا الموضوع وقد يكون السبب وراء ذلك عمق إفرازات هذه الظاهرة – فالخصوبة السكانية المرتفعة أو المرتفعة نسبياً.

عادة ما يصاحبها زيادة سكانية سريعة. هذه الزيادة تفرض ضغوط سواء على المؤسسات العامة وما يرافقها من ضغوط على الخدمات الاجتماعية الأخرى. أو إفرازاتها الخاصة والمرتبطة بالعائلة والمرأة بشكل خاص والحد من فاعليتها وكفاءتها داخل المجتمع.

أن عمق تلك الإشكالية يتوضح من خلال علاجها. فالنمو السكاني السريع في أي مجتمع يعاني من تلك المشكلة حتى لو تم إيقافه في فترة قصيرة – بالرغم من أن ذلك أمر مستبعد جداً– فأن نتائجه السلبية تستمر لفترة طويلة تقترب من_ 25 عام– فالأطفال الذين يولدون اليوم سيحتاجون إلى توسيع في الخدمات مع كل مرحلة عمرية يمرون بها.

تاريخ نمو السكان في العالم

يعتبر تقصي الحقائق المتعلقة بتاريخ السكان في العالم من اكثر الموضوعات صعوبة وأكثرها تعقيداً لان دراسة مثل هذا الموضوع يجب إن يعتمد على أدلة وافية وان الاستنتاج ينطوي على قدر كبير من التخمين حيث أن التعدادات لم تظهر ألا قبل ما يقارب 150 عام[1]. وإذا أريد معرفة سكان العالم قبل تلك الفترة اصبح الاعتماد على التخمين الطريقة الوحيدة لتقدير سكان العالم.

ويمكن القول أن سكان الأرض خلال العصور الطويلة ظل ينمو بصورة بطيئة جداً كما انه لم يكن ثابت بل يزداد أحيانا وينقص مرة أخرى تبعاً لطبيعة الظروف التي يمر بها الناس. قدر الديمغرافيين سكان العصر الحجري بحوالي 15 ملايين ثم قدر سكان الأرض بحوالي 250 مليون نسمة في عصر الإمبراطورية الرومانية وميلاد السيد المسيح ثم وصل إلى 500 مليون نسمة سنة 1650 [2] أي أن سكان الأرض احتاجوا إلى اكثر من 1600 سنة لكي يضاعفوا عدد السكان منذ ميلاد السيد المسيح وحتى سنة 1650م.

وقد عزا الديمغرافيين أسباب هذا النمو البطيء إلى أن الإنسان اضطر خلال تلك القرون الطويلة إلى إن يحيا ويتكاثر كباقي الحيوانات وكان تكاثره يخضع لمجموعة من العوامل أهمها الأوبئة والمجاعات والحروب. فقد تفشت الأمراض والأوبئة المعدية كما أن المجاعات كانت تأخذ دورها في الحد من نمو السكان بين فترة وأخرى بالإضافة إلى كثرة الحروب والغزوات. سواء على مستوى القبائل الصغيرة أو الإمبراطوريات[3] وكانت الحروب تدخل كمتغير حاسم في حالة فشل الأوبئة والمجاعات من الحد من زيادة السكان لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في زيادة معدلات الوفيات في القرون الماضية.

إما الفترة التي أعقبت القرن السابع عشر فقد بدا السكان يتزايدون بوتيرة اكبر بتأثير الثورة الصناعية وما رافقها من تقدم طبي وتطور واستطاع السكان من مضاعفة عددهم خلال فترة تقترب من 200 سنة إذ بلغ سكان الأرض في سنة 1830 حوالي مليار نسمة تقريباً. وفي سنة 1930 وصل العدد إلى 2 مليار نسمة وبذلك تضاعف الجنس البشري مرة أخرى وهذه المرة في 155 سنة فقط وأضيف المليار الثالث واصبح سكان العالم 3 مليار نسمة في عام 1960[4] ووصل سكان العالم عام 2000 إلى ما يزيد عن 6.1 مليار نسمة[5] فالجنس البشري الذي احتاج إلى الألف السنين ليصل تعداده إلى 3 مليار نسمة لم يحتاج إلى أكثر من 40 عاماً ليضاعف هذا العدد. هذه المرحلة أطلق عليها الديمغرافيين مرحلة الانفجار السكاني، كما هو مبين أدناه في الجدول :

جدول رقم (1) يوضح التضاعف المليوني لسكان الأرض

السنة	عدد السكان مليون نسمة
بداية الميلاد(1)	250
1650	500
1830	1000
1930	2000
1960	3000
1999	6000
2012	7000
2022	8000

جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات العالمية

ويمكن تمييز ثلاث مراحل من تاريخ نمو السكان في العالم تبدأ المرحلة الأولى منذ وجود الإنسان على وجه الكرة الأرضية حتى منتصف القرن السابع عشر حيث ظل السكان خلال هذه العصور الطويلة ينمو بصورة بطيئة جداً، متأثراً بالعوامل السابقة الذكر. (الأمراض والمجاعة والحروب).

أما المرحلة الثانية فتمتد من 1650 حتى سنة 1950 حيث ازداد السكان خلالها من 500 مليون الى 2500 مليون وذلك بمتوسط زيادة سنوية تقرب من 0,5 % بالمائة وبعبارة أخرى عشر أضعاف معدل الزيادة في المرحلة السابقة[6].

أما المرحلة الثالثة وتقع بين عام 1950–2000 قفز لها خلالها السكان في العالم من 2500 مليون نسمة إلى 6100 مليون نسمة ووصل متوسط الزيادة النسبية الى 1 % أو ما يعادل أكثر من ضعفي معدل الزيادة خلال المرحلة الثانية[7].

إلا أن هذه المراحل الثلاث التي مر بها السكان في العالم لا تنطبق على كافة المناطق في العالم. إذ تباينت من منطقة إلى أخرى ومن فترة الى أخرى ويمكن تقسيمها على النحو التالي المرحلة التي سبقت القرن الثامن عشر كان نمو السكان يسير بشكل متساوي في كافة مناطق العالم سواء في الغرب أو الشرق ولكن وجد أن معدل النمو للمناطق المتقدمة بدأ يتجاوز معدل النمو في المناطق النامية منذ بداية القرن الثامن عشر.إن معظم الدول الصناعية كانت معدلات الزيادة فيها مرتفعة في القرنيين السابقين. ويرجع ارتفاع معدل الزيادة في الدول الصناعية الى حقيقة انخفاض معدل الوفيات وبقاء معدل المواليد مرتفع نسبياً. هذه الزيادة كانت نتيجة ما أحدثته الثورة الصناعية من تقدم في مجال الطب والسيطرة على الأمراض وزيادة الإنتاج ومصادر الغذاء من جانب ثاني[8].

لقد استمرت وتيرة نمو السكان في الدول المتقدمة حتى بداية العقد الثالث من القرن العشرين. فخلال هذه الفترة بدأ سكان الدول النامية يسير بشكل أسرع نتيجة للتوسع والانتشار الثقافي الغربي وأخذت وتيرة نمو السكان في الدول المتقدمة تستقر تدريجياً ثم وصلت بعد عقد الخمسينات الى مرحلة بدأ فيها النمو السكاني يتباطأ بشكل ملحوظ ووصلت عدة دول أوربية الى مرحلة الاستبدال في السكان.

أما بالنسبة للمناطق النامية فقد بدأت وتيرة النمو في التصاعد منذ بداية القرن وأخذت هذه الوتيرة شكل واضح ومؤثر منذ بداية العقد الثالث واستمرت الى الوقت الحاضر إذ أن معدل الزيادة في أفريقيا على سبيل المثال ارتفع من 90% من الفترة 1930–1965 الى 177% من الفترة 1965–2000بينما ارتفع معدل الزيادة السكانية في أوربا فقط من 25% الى 29% للفترة نفسها وعلى التوالي. في حين يرتفع نفس المعدل في آسيا من 64% الى 139% للفترة نفسها[9].

الوضع السكاني في العالم

1- سكان الدول المتقدمة

بدأت أول خطوة في التطور الديمغرافي للشعوب المتقدمة في أوربا الشمالية الغربية قبل أن تبدأ في أي مكان آخر بوقت طويل ونتيجة لذلك فقد بدأت الزيادة السكانية السريعة في أوربا الشمالية الغربية. إلا أن سكان أوربا الشمالية لم يظهروا رد فعل لهذه الزيادة الطبيعية المستمرة. وذلك لعدة أسباب أهمها إن الزيادة كانت بسيطة وتدريجية ولم تحدث بنفس الطريقة التي حدثت في الدول النامية حيث قدرت الزيادة السنوية في مجموعة من الأقطار الأوربية خلال الفترة الواقعة بين عام 1815 وحتى الحرب العالمية الأولى بحوالي 11.8 بآلاف سنوياً[10].

ومن جانب آخر فأن أوربا كانت قليلة السكان نسبياً في بداية العصر الحديث هذا بالإضافة إلى أن أوربا وجدت المجال لضخ الزيادة في السكان إلى العالم الجديد وخاصة القارتين الأمريكيتين وأستراليا[11].

كما ساهمت الحروب التي كانت مشتعلة داخل القارة الأوربية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر بالإضافة الى الحربين العالميتين الأولى والثانية في الحد من التزايد السريع للسكان.

إن مجمل سكان الدول المتقدمة بلغ عام 2000 حوالي 1200 مليون نسمة أي حوالي 20% من سكان العالم[12] في حين أن سكان المناطق المتقدمة كانوا بشكل نسبة 30% من سكان العالم في بداية القرن[13] وكانت معدل الزيادة في الدول المتقدمة اقل من 1 % هذه الوتيرة المنخفضة ابتدأت منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين حيث أن ست دول أوربية انخفض معدل النمو فيها عام 1979 الى دون الصفر ومن بين الثلاثين دولة أو أكثر التي يمكن اعتبارها متقدمة هناك عشرون دولة منها وصلت الى مستوى الإحلال أو أقل من ذلك وإذا استمر معدل انخفاض الخصوبة هذا لمدة طويلة فسيوقف النمو ويكون معدل الزيادة صفر[14].

إن الاتزان في معدل النمو في المجتمعات المتقدمة لا يمكن إرجاعه الى الضغوط الناتجة عن نمو السكان فقط ولكن الى أسباب عدة يرى كنجزليديفس(K. Diveas) إن الجهود المتعددة للحد من نمو السكان لا تعود الى الخوف من الفقر. وإنما تعود بالدرجة الأولى الى حوافز أخرى ظهرت نتيجة التعارض بين الفرص الجديدة من ناحية والعوائل الكبيرة من ناحية أخرى. فالمجتمع المتمدن في أوربا وأمريكا، وفر فرص حياة جديدة للناس من كافة الطبقات لكسب الثروة وللارتقاء الاجتماعي ورموز جديدة

للمكانة[15] بالإضافة الى أن التقدم العلمي غير الرؤيا تجاه فكرة الإنجاب نفسها أي عدد الأطفال اللذين يحاول الزوجين إنجابه يضاف الى ذلك تطور المرأة بالمعنى الواسع وخاصة جوانبه الأساسية الثلاث– التعليم– الحركة الاقتصادية ، السن عند الزواج[16].

2 – سكان الدول النامية

يشكل سكان الدول النامية الجزء الأكبر من سكان العالم إذ تبلغ نسبة هؤلاء السكان وفقاً لتقدير الأمم المتحدة أكثر من 80 %من سكان العالم عام 2000 [17]يرى بعض الديمغرافيين أن الدول النامية تمر الآن في مرحلة مماثلة لمرحلة نمو السكان السريع الذي شهدته الدول الغربية خلال الثورة الصناعية وأنها ستنتقل الى مرحلة اللاحقة. مرحلة النمو البطيء إن عاجلا أم آجلا. ومن المحتمل أن يتحقق هذا الافتراض على المدى البعيد ألا أن الوضع الديمغرافي الراهن في الأقطار النامية يختلف من عدة وجوه عن نضيره لدى الأقطار المتقدمة أبان الثورة الصناعية ويأتي في مقدمة هذه الاختلافات المعدل العالي لنمو السكان في الأقطار النامية فلم تتجاوز الزيادة الطبيعية للسكان في الأقطار الصناعية (15 بالألف) سنويا وعلى العكس من ذلك نجد أن معدلات الزيادة في الأقطار النامية عالية جدا بلغت أكثر من ذلك (30بالألف) بالرغم من الاكتظاظ السكاني[18] في هذه الدول أن هذا النمو العالي الوتيرة والذي بدأ منذ بداية العقد الثالث للقرن العشرين كان انعكاس لتقدم الخدمات الطبيعية الذي أثر في القضاء على الأمراض بالإضافة الى زيادة الإنتاج الغذائي والاقتصادي. لقد ازدادت نسبة سكان الدول النامية بشكل كبير منذ بداية القرن العشرين متأثرة بالزيادة السريعة في السكان في تلك البلدان والثبات النسبي لمعدلات الزيادة المنخفضة في الدول المتقدمة من جهة أخرى. فقد كانت نسبة سكان البلدان النامية تقارب 67 % من مجموع سكان العالم سنة 1950 وارتفعت الى 74 % سنة 1980 ووصلت الى حوالي 80 % سنة 2000 وفقاً لإسقاط سكان العالم[19].

لقد حاول مجموعة من المختصين تعليل أسباب هذا النمو المتزايد من خلال دراسة العوامل المؤثرة في ذلك. قام كنجزليديفز(K. Davis) بإجراء مقارنة بين أربعة أقطار صناعية وصلت فيها معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ذروتها في القرن التاسع عشر (14 بالألف سنوياً) مع خمسة أقطار نامية وصلت فيها الزيادة السكانية أعلى مستوى لها في الخمسينات (32 بالألف سنوياً) فوجد أن نسبة التحضر في الأقطار الصناعية بلغت (38.5) % في حين قاربت

نسبة العاملين في الصناعات التحويلية من (27.9) % بينما بلغت نسبة التحضر في الأقطار النامية(29.4) % ونسبة العاملين في الصناعات التحويلية (15.1) % فقط[20].

إن الزيادة العالية في نمو هذه البلدان هي نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالتطور في هذه البلدان شمل جانب واحد وهو التقدم في المجال الطبي ولم يرافقه تقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى.

ويمكن إيجاز آثار هذا النمو في أنه يشكل عقبة في عرقلة خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حيث أن معدل نمو اقتصادي يساوي 3 % سنوياً في مجتمع تكون فيه الزيادة السكانية 3 % لا يحقق أي إنتاج إضافي إذ أنه سيغطي تكاليف الزيادة السكانية فقط [21] بالرغم من أن اقتصاديات هذه البلدان أضعف من أن تحقق حالة التوازن بين السكان والإمكانيات الاقتصادية.

ومن الملاحظ أن متوسط معدلات نمو السكان في هذه البلدان تتراوح بين 3.5 % إلى2% سنوياً في أغلب البلدان. وتتوضح هذه الوتيرة عند 2.6 % في كافة هذه البلدان.أي أنها تحقق تضاعف السكان كل 20 إلى 30 سنة[22] ومن هنا يتبين مدى تأثير هذه المشكلة فانخفاض النمو على سبيل المثال من 3 % إلى 2 % لا يعني اختفاء المشكلة ولكن انخفاض حدة تأثيرها.

أي أن رؤية القس مالثوس حول تكاثر السكان كل 25 عام قد تحققت في جزء كبير من البلدان النامية[23] رغم الانتقاداتالكثيرة التي وجهت الى نظريته.

السياسة السكانية

تعرف السياسة السكانية بأنها الإجراءات الظاهرة والضمنية التي تتخذها الحكومات للتأثير على حجم السكان وتوزيعهم وتكوينهم[24].

ونتيجة الضغط السكاني الذي بدأ يشكل نوع من الخطورة على وضع قسم من البلدان. أخذت مجموعة من الدول دراسة هذه الوضعية الخطيرة ونتيجة لجهود كبيرة. أنعقد المؤتمر العالمي للسكان في بخارست عام 1974 إلا أن هناك تضاربا في الأداء حدث بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث كانت قسم من الدول النامية ترفض شعار الحد من النسل وكانت تعتقد بأن الهدف منه هو الإبقاء على سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة[25].

ورغم تضارب الآراء في مؤتمر (بوخارست) ألا أن المؤتمر حاول الإجابة على سؤال مهم بخصوص العلاقة بين السكان والتنمية، وهو هل أن انخفاض نسب الولادات يمكن أن ينتج بسرعة أكبر بواسطة التركيز على التخطيط الأسري أو بواسطة التركيز على التنمة التي تتطلب وتؤدي الى بناء أسر صغيرة. إلا أن المؤتمر لم يصل الى حلول فعالة ولم يجب بشكل خاص على هذا السؤال(26).

أما المؤتمر التالي فأنعقد في مكسيكو عام 1984 وقد أكد مؤتمر مكسيكو في خطة عمله على الطبيعة التكاملية بين قضايا السكان والتنمية وحرية الأفراد بشأن عدد الأطفال والفترات الفاصلة بين إنجابهم وقد عالج هذا المؤتمر المسائل المتعلقة بالسكان من خلال الربط بين معدلات النمو والخصوبة ومكانة المرأة والاحتياجات غير المتحققة في مجال تنظيم الأسرة.في هذا المؤتمر أتضح أن هناك توافق في الآراء بشأن الاعتماد على السياسات والبرامج السكانية المناسبة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الشديدة التي يفرضها النمو المفرط في أعداد السكان(27).

أما بالنسبة لمؤتمر القاهرة الذي عقد عام 1994 فيعتبر أكبر تجمع دولي لمناقشة قضايا السكان إذ ضم أكثر من 180 دولة في العالم لقد طرح مؤتمر القاهرة – مشكلة النمو السكاني– ومعالجتها من خلال تفعيل القضايا المتضامنة في هذه المسألة وأبرزها موضوع الخصوبة. وتنظيم الأسرة ودور المرأة في هذه المسألة.

لقد تضمن هذا المؤتمر دعوة صريحة لإجازة الإجهاض الأمر الذي لم يطرح في أي مؤتمر سابق. مما عرض المؤتمر لمعارضة واضحة من التيارات الدينية سواء الإسلامية أو المسيحية.

كما تضمن المؤتمر دعوة الى توفير وسائل منع الحمل. وتنظيم دعاية أكبر لها(28).وفقا لإعلان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الرسمي، فقد توصل ممثلو المؤتمر إلى إجماع على الأهداف النوعية والكمية الأربعة التالية:

1_ **الثقافة العالمية** :الثقافة العالمية المبدئية في جميع البلدان بحلول عام 2015. وحث البلدان على تأمين وصول أكثر للنساء إلى مستوى الثقافة الثانوية والعليا علاوة على التدريب المهني والتقني.

2_ **تخفيض وفيات الرضع والأطفال** :على الدول أن تجاهد لتخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث أو بحوالي 50 إلى 70 وفاة لكل ألف شخص بحلول عام 2000.

وعلىجميع الدول بحلول عام 2015 أن تحقق معدلا أدناه 35 وفاة لكل ألف ولادة ومعدلا للأطفال دون سن الخامسة يكون 45 كحد أدنى لكل ألف.

3_**تخفيض وفيات الأمهات** :يجب تحقيق انخفاض بمقدار النصف لمستويات عام 1990 بحلول عام 2000 ونصف ذلك بحلول عام 2015. كما يجب الحد من التفاوت في معدلات وفيات الأمهات بين البلدان وبين المناطق الجغرافية والمجموعات الاقتصادية الاجتماعية إضافة إلى المجموعات العرقية.

4_ **إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والتناسلية بما فيها تحديد النسل** :استشارة تخطيط العائلة والعناية ما قبل الولادة والولادة الآمنة علاوة على العناية ما بعد الولادة والمنع والمعالجة المناسبة للعقم ومنع الإجهاض وإدارة نتائجه ومعالجة عداوى المنطقة التناسلية والأمراض المنقولة جنسيا وغيرها من شروط الصحة التناسلية. إضافة إلى الثقافة والمشورة المناسبة حول النشاط الجنسي الإنساني والصحة التناسلية والأبوة المسؤولة. كما يجب تيسير الحصول على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز (وسرطان الثدي والعقم والولادة والتثبيط الفعال للتشويه التناسلي النسائي (الختان) .

أنواع السياسات السكانية

نتيجة لانتشار ظاهرة النمو السكاني السريع في مناطق عديدة من العالم بسبب الزيادة السنوية في السكان. ظهرت عدة سياسات لحل هذه المشكلة " ولعدم وجود هذه المشكلة في مجتمعات أخرى" فإن سياستها تجاه قضايا السكان كانت تختلف عن تلك التي اعتبرت الزيادة السكانية مشكلة جوهرية.ونستطيع إجمال السياسات السكانية كالآتي:

1- سياسات تميل إلى عدم الترويج بشكل فعال لبرامج تنظيم الأسرة لعدم وجود مشكلة حقيقية للسكان، أو نتيجة لتوفر الظروف الطبيعية الملائمة أو للحاجة لليد العاملة " أو نتيجة لتأثير العامل الديني" (29).

أبرز هذه الدول هي الدول النفطية العربية (ليبيا- السعودية) وبعض دول أمريكا الجنوبية. إلا أن نسبة هذه الدول في انخفاض مستمر فقد انخفضت نسبة الدول التي تعتبر نسبة الزيادة في سكانها قليلة وغير كافية من 20 % الى 10 % بين عامي 1974 الى عام 1984 هي في حالات انخفاض مستمر(30).

2- سياسات تميل الى تحديد عدد السكان باتباع وسائل متطورة وبالاعتماد على خلق توازن مع الجوانب التنموية في المجتمع أو عن طريق التثقيف وزيادة الوعي والترويج لبرامج تنظيم الأسرة[31].

3- سياسات تداخلية قسرية تقدم على تحديد عدد السكان باتباع وسائل تسحق كرامة الإنسان في بعض الأحيان. كأن يكون ذلك بفرض التعقيم الإجباري أو تطبيق عقوبات قضائية. أبرز الدول التي تطبق هذا النظام هما الصين والهند. هذه السياسات تجر الى النفاش حول مدى انسجام هذه الوسائل مع حقوق الإنسان[32] ففي الصين تم تعقيم أربعين مليون رجل خلال عشرة أعوام ما بين 1971-1980 وتم في الهند تعقيم عشرة ملايين امرأة ورجل قسراً وذلك في حملة قامت بها الحكومة الهندية عام 1979 [33].

تأثير النمو السكاني في العملية التنموية

يمكن ادراج تأثير النمو السكاني المتزايد في العملية التنموية بشكلها العام في عدة نقاط رئيسية سنحول التطرق لها من خلال مقارنة بنية الهرم السكاني بين دولتين عربيتين هما العراق والجزائر ودولة متقدمة هي المانيا .

قبل البدء فيدردراسة تأثير النمو السكاني في التنمية سنحاول قراءة لشكل .بنية الهرم السكاني ومستوى الزيادة خلال 60 عام الماضية .

بالنسبة للهرم الاول وهو للعراق يتضح انه هرم تقليدي يمثل زيادة سكانية سريعة ، وهو شكل اغلب الاهرامات السكانية في العالم الثالث .ويلاحظ فيه ان مستوى الولادات بين 0-04 سنة بداء بالانخفاض بالقياس الى الفئات الاخرى .ويعتبر العراق من بين الدول الاكثر نموا في العالم ، فقد ازداد عدد سكانه من 7 مليون نسمة عام 1960 الى 43 مليون عام 2021 أي انه تضاعف ست مرات خلال 60 عاما تقريبا .

.

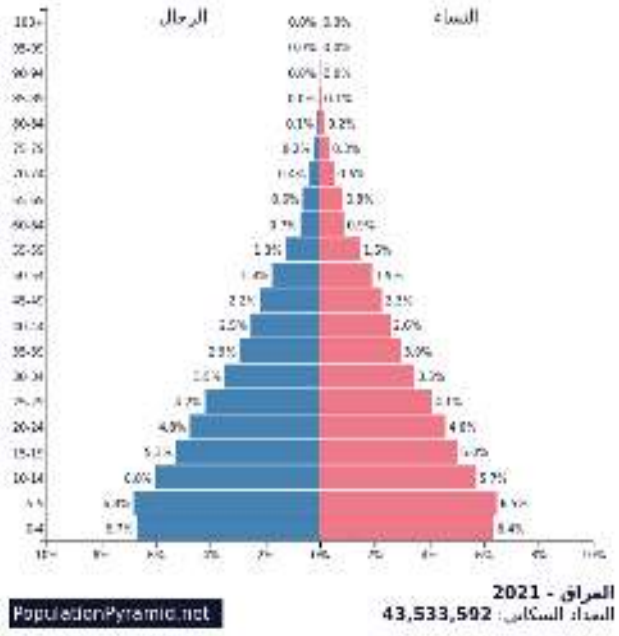

اما بالنسبة للهرم الثاني والمتعلق بالجزائر ،فنلاحظ انه هرم تقليدي مثل بقية دول العالم .الا انه يتميز بحالة خاصة ، وهي ان هنالك فجوة في الهرم السكاني من 29 سنة حتى 15 سنة وقد يعود سبب هذه الفجوة بالمقارنة مع الفئات الاصغر والاكبر .الى فترة التسعينات من القرن الماضي .حيث عاشت الجزائر فترة عرفت بالعشرية السوداء .الا انه مع ذلك ، تعتبر الجزائر من بين اكثر الدول نموا سكانيا .فقد بلغ سكان الجزائر يبلغون حوالي 9 مليون عام 1960 وبلغ عام 2021 قربة 44 مليون .اي انه تضاعف حوالي 5 مرات خلال 60 سنة .

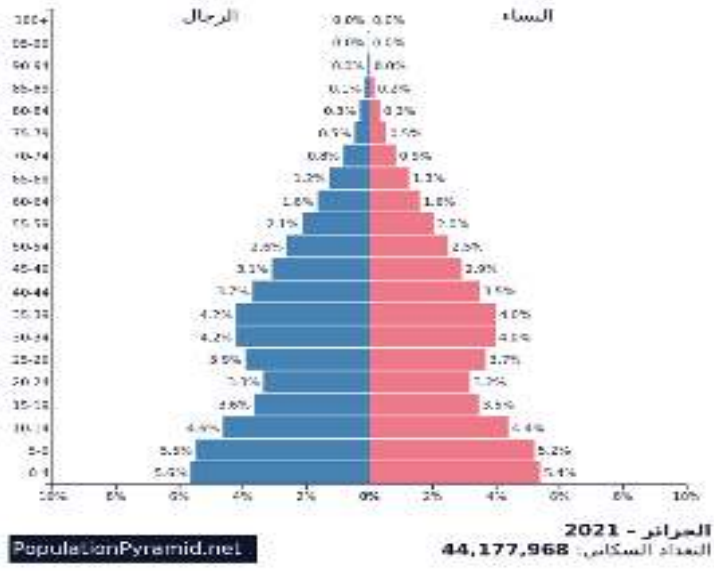

اما بالنسبة للهرم الثالث فهو يمثل دولة متقدمة وهي المانيا ويلاحظ على هذا الهرم انه مختلف عن الهرمين السابقين بشكل جذري وهو حال الاهرامات في اغلب الدول المتقدمة اذ يلاحظ فيه . ان الفئات العمرية متساوية .ولا يسيطر فيه فئات الاعمار الصغيرة على الكبيرة .لا بل العكس ففئات الاعمار 59 الى 50 تشكل حوالي 12 بالمئة في حين فئة الاعمار من 0 الى 9 سنوات تشكل حوالي 9 بالمية فقط

.ان تقارب حجم الفئات العمرية يكون مؤشر الى ان النمو السكاني بطء نوعا ما فسكان المانيا عام 1960 كان 73 مليون وبلغ عام 2020 83 مليون اي بزيادة تبلغ حوا 15 بالمئة فقط

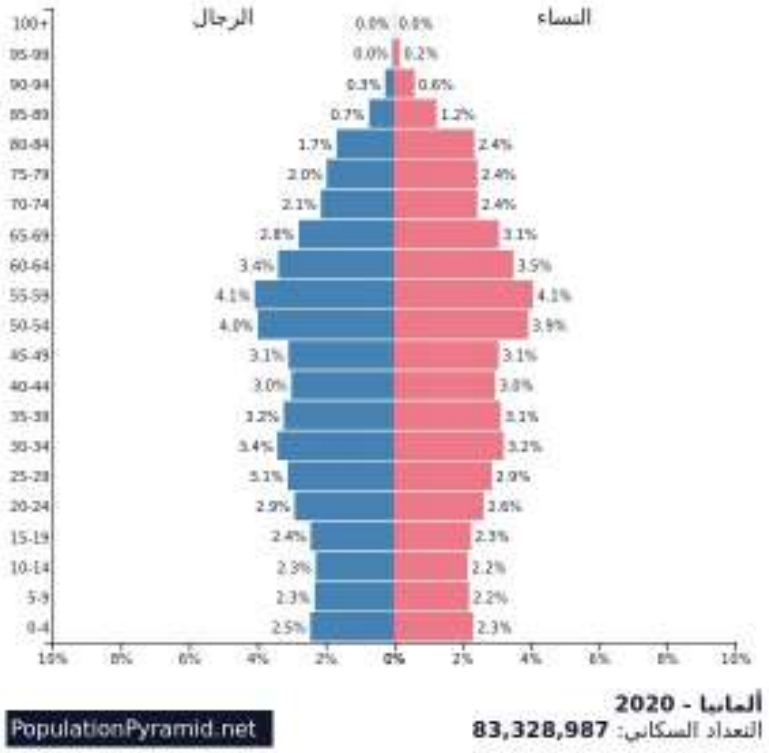

اما ما يتعلق ببناء الانسان وتنمية قدراته ويرتبط هذا العنصر بالتعليم والصحة فالنمو السكاني ذو تأثير كبير في هذين القطاعين . وسنحاول تناول تأثير النمو المتسارع في فاعلية هذين القطاعين . من خلال عرض عام عن تأثير النمو السكاني في العالم والدول الثلاث بشكل خاص

1. الصحة ان الزيادة السكانية تشكل ضغوطا على مختلف انواع الخدمات ومنها الخدمات الصحية ويجلى ذلك من خلال الضغط الكبير الحاصل على المستشفيات والمراكز الصحية الخدمية ، مما يقلل في كفاءة هذه المؤسسات ويسبب ضعف في ادائها لخدماتها ، ومن اهم انعكاسات ذلك انتشار الاوبئة والإمراض وخاصة الامراض المزمنة والعاهات ، وهذه ايضا

تتطلب رعاية خاصة ، ومع ضعف قاعدة المؤسسات الطبية اساسا يؤدي ذلك الى تفاقم وقد مشكلة الامراض المزمنة مما يتطلب تكلفة اضافية في طبيعة الخدمات المقدمة لتلك الفئة . اصدرت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي مؤخرا ((التقرير حول المعاقين في العالم)) بصورة مشتركة في الصين، وذكر فيه أن نسبة المعاقين في العالم ارتفعت من 10 بالمائة في سبعينيات القرن الماضي إلى 15 بالمائة حتى الآن.

وأوضح التقرير أن عدد المعاقين يتجاوز مليار شخص في كل أنحاء العالم، ما احتل حوالي 15 بالمائة من عدد سكان العالم، نتيجة لشيخوخة السكان والزيادة في الحالات المرضية . ان الزيادة السكانية في الدول النامية تفرض توسعا افقيا وعموديا في القطاع الصحي ، ففي النماذج السابقة الثلاث .سنلاحظ ان متطلبات النمو السكاني في كل من الجزائر والعراق ستفترض انه للوصول الى الحد الادنى يجب مضاعفة اعداد المستشفيات والمراكز الصحية وما يرتبط بها .خمس اضعاف خلال العقود الستة الماضية .اما في دولة متقدمة مثل المانيا فان التوسعة لا تحتاج سوى 15 بالمئة خلال ستة عقود .هنالك قضايا اكثر تعقيدا ترتبط بهذا المجال وهي مسنوى الكفاءة والمهنية في هذا القطاع خاصة وانه يرتبط بالبحث العلمي الذي لا يحضى بجانب كبير في الدول النامية .

2.التعليم . يعتبر التعليم من اكثر العناصر تأثرا بعمليات النمو السكاني السريع وتأثيره يندرج في اتجاهين اساسيين الاول يتعلق بالكمية والثاني بنوعية التعليم ، فالإعداد الكبيرة من الطلبة فرضت رداءة نوع التعليم ، ففي التقريري السنوي للمنظمة الدولة للثقافة والعلوم والذي حمل عنوان "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع". حول أوضاع تعليم الأطفال في دول العالم، أشارة هذه الدراسة الى أن ربع مليار طفل على الأقل حول العالم يفتقدون الى المبادئ الأساسية للتعليم بسبب تردي قدرات المعلمين وافتقارهم للتدريب المناسب لأداء وظيفتهم.

ووفقا للتقرير فإن طفلا من بين كل أربعة أطفال، في الدول الفقيرة، وبينها دول عربية، لا يستطيع قراءة جملة واحدة. وتزيد النسبة في منطقة الصحراء الكبرى.

وجاء فيه أيضا أن 36% في المئة فقط من الفتيات في اليمن، على سبيل المثال، حصلن عن قدر من التعليم الأساسي. وحذر التقرير من أنه إذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه يجب انتظار حلول عام 2072 حتى تحصل كل الفتيات على فرصتهن في التعليم الأساسي في الدول النامية.

وعزت المنظمة هذا الوضع الى عدد من العوامل منها شح الموارد المخصصة لقطاع التعليم، إذ أن حجم الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول العالم النامي لا يتجاوز .6%هذا إضافة الى ضعف التكوين للمعلمين والبنى التحتية للمدارس وانعدام اللوازم المدرسية أحيانا أو غلائها خصوصا في المناطق الريفية والفقيرة.

وبالنسبة للدول الثلاث سنرى نفس الاشكالية التي يمر بها القاع الصحي فبالنسبة ،للتعليم بمستواه الافقي وهو التوسع في بناء المؤسسات التعليمية ،سنرى ان العراق والجزائر عانت من ضغوط في المؤسسات التعليمية اذ تطلب ذلك .بناء مؤسسات تعليمية وبالرغم من ان العراق والجزائر دولتان بتروليتان ، الا ان هذا القطاع عانى من اكتظاظ كبير نتيجة للزيادة السكانية السرعة .

اما بالنسبة للتعليم بجانبه العمودي .ونقصد به مخرجات التعليم بكل مستوياته ، فهذا القطاع غير فعال من الناحية العلمية لعدة اسباب منها عدم استيعاب هذا القطاع للاعداد الكبيرة من الطلبة اظافة الى انخفاض مستوى الانفاق على البحث العلمي في هذه البلدان .وهذا يتجلى من خلال التصنيف العالمي لمراكز الابحاث والجامعات بالمقارنة مع دولة مثل المانيا

ثانيا : تاثير النمو السكاني في القطاع الاقتصادي . من اجل توضح دقيق لتأثير النمو السكاني على البناء الاقتصادي ، سنحاول توضح ذلك من خلال الاهرامات السكانية السابقة .

من خلال الاهرامات السابقة نلاحظ اختلاف في بنية الهرمين السكانيين بشكل جذري ، فنلاحظ على سبيل المثال ان فئة الشباب في الجزائر والعراق كبيرة ، بالمقارنة مع دولة مثل المانيا ، هذه الفئة قد تبدو للوهلة الاولى عنصر ايجابي في الهرم الجزائري والعراقي ، وصغر هذه الفئة في الهرم الالماني عنصر سلبي ، وهذا ما سار اليه اغلب المحللين والسياسيون والديمغرافيون ، في الوصف الايجابي لكبر حجم هذه الفئة السكانية ، إلا ان التحليل الموضوعي سيظهر عكس ذلك فدخول هذه الفئة ضمن قوى العمل سيتطلب بالضرورة توفير فرص عمل لهم ، وبالمقارنة مع الفئة التي ستخرج للتقاعد في نفس الهرم سنلاحظ ان هنالك اختلاف كبير في حجم الفئتين مما ، مما يتطلب بناء فرص عمل في مؤسسات جديدة ، وهذا يعني استحداث نشاطات اقتصادية جديدة ، في حين ان الوضع الاقتصادي هو سيء في الاساس ، مما سيفاقم مشكلة البطالة ، وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية . اما في النموذج الالماني تلاحظ ان الفئتين السابقتين شبه متقاربتين ،مما يؤدي الى استبدال فئة بأخرى ، مما يجعل صيرورة الاقتصاد تسير بوتيرة فاعلة. هذا من جانب ومن جانب اخر فان نوعية التعليم في كلا المجتمعين

مختلف بشكل جذي ، اي انه بالرغم من كبر حجم فئة السكان في فئة الشباب الا انها غير متلقية لتعليم يؤهلها لدخول قطاعات العمل مما يضاعف حجم تلك المشكلة

الخاتمة

ان اشكالية النمو السكاني وتجلياتها في مختلف قطاعات المجتمع تعود في الاساس الى ان اغلب المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة ، تقوم على اساس نمط قيمي وثقافي ، يعطي للإنجاب قيمة اجتماعية عالية ، هذه القيمة تتضح من خلال تفضيل الانجاب ، ونوعية جنس المولود وتفضيل سن زواج صغير ، وقد ساهم في تفاقم تلك المشكلة التطور الطبي والرعاية الصحية ، اذ ان التطور اصاب جانب مادي ، الا ان الجانب المعنوي بقى دون تغيير مما سبب تفاقم تلك الاشكالية . مما افرز اشكاليات كبيرة ضربت مختلف اوجه المجتمع وانساقه الاقتصادية والصحية والتعليمية الخ

قائمة المراجع والهوامش

1. يونس حمادي علي، مبادئ الدميغرافيا، الموصل ، 1985 ص88.

2. فليب هاوزر ، السكان والتنمية الاقتصادية ، ترجمة عمر القباني، دار الكرنك للطباعة ، القاهرة، 1965ص23-24.
3. يونس حمادي ، مبادئ الديمغرافيا ، مصدر سابق ، ص87.
4. محمد الغريب عبد الكريم ، سسيولوجيا السكان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1982 ص403.
5. U.N The state of world chiledran.N.Y.2001-.P.81 .
6. يونس حمادي ، مبادئ الديمغرافيا، مصدر سابق، ص83.
7. U.N. the state of the world children . P.P 81-82.
8. محمد الغريب عبد الكريم ، سسيولوجيا السكان، مصدر سابق، ص410.
9. U.N . World Demographic Estimates and projects, 1950 ,2050. New York. 1988, p.p.110.
10. يونس حمادي ، مبادئ الديمغرافيا ، مرجع سابق، ص88.
11. جاك فالان ، سكان العالم، ترجمة حمدان حجامي ديوان المطبوعات-الجامعة الجزائرية-الجزائر، 1992، ص66.
12. U.N. The state of the world children .statistical table p 81 .
13. U.N world population Trends and prospects by country 1978, Table 2 p. 5 .
14. فوزي سهاونه ، مبادئ الديمقراطية ، عمان 1982 – ص 36
15. Kigsilcy. Davis. population. America. New York. 1963.P.7
16. جاك فالان ، سكان العالم ، مصدر سابق ص 82
17. UN. The state of the world children - P.p.82 – 85
18. يونس حمادي ، مبادئ الديمغرافيا ، ص 92
19. طه الحديثي، جغرافية السكان، الموصل ، مطابع التعليم العالي، 1988، ص346.

20. KingeslyDavis .population of India and pakistanprinceton university. Press. 1951- p. 93.

21. لستر براون، من أجل الإنسان، ترجمة غريب السيد ، القاهرة - بدون تاريخ- ص25.

22. جاك فالان ، سكان العالم ، مصدر سابق، ص28.

23. عادل الهواري، السكان والمجتمع ، 1994، ص24.

24. نفس المصدر السابق، ص22.

25. مهدي صالح السامرائي ، السياسات التنموية والسكانية في العالم الثالث، ، بغداد 1989، ص67.

26. نفس المصدر، ص87.

27. مهدي صالح السامرائي ، السياسات التنموية والسكانية في العالم الثالث ، مصدر سابق، ص88-98.

28. النشرة السكانية ، مؤتمر القاهرة الدولي للسكان ، القاهرة ، 1995، ص26-31.

29. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية في العالم الثالث ، مصدر سابق، ص51.

30. طه الحديثي، جغرافيا السكان ، مصدر سابق، ص189.

31. مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية في العالم الثالث- مصدر سابق ، ص50.

32. نفس المرجع ، ص.51

33.محمد علي البار، وسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر، مكتبة العصر الحديث- بيروت، ص360.